الثورة الخميس 3 محرم 1432هـ الموافق 9 ديسمبر 2010م العدد (16829)

الشيخة موزة المرأة العربية الأولى

آمنة يحيى أحمد العومري

تعتبر الشيخة موزة بنت ناصر المسند من أكثر نساء العالم شهرة وذلك لدورها الفعال في خدمة المجتمعات لا سيما التعليم فهي تشغل في الوقت الحالي منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وهي مؤسسة لا تبغي الربح تم تأسيسها عام ١٩٩٥م بمبادرة شخصية من قبل صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر. وفي خريف العام ٢٠٠٣م دشنت مؤسسة قطر المدينة التعليمية التي تشكل نموذجاً لجامعات المستقبل، بما تتضمن من فروع لأشهر الجامعات العالمية وذلك بهدف تأمين أرقى برامج الشهادات العالمية ولإطلاق مشاريع بحثية واجتماعية عدة.

إضافة إلى منصبها في مؤسسة قطر، ترأست صاحبة السمو لمدة طويلة المجلس الأعلى لشئون الأسرة الذي يرمي إلى تعزيز دور الأسرة في المجتمع والاهتمام بقضايا المرأة والطفولة، كما تشغل صاحبة السمو منصب نائب الرئيس لكل من المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للصحة، إضافة إلى ذلك، ترأس سمو الشيخة موزة مجلس إدارة مشروع مركز السدرة للطب والبحوث الرامي إلى بناء مركز طبي أكاديمي في قطر وفقاً لأرقى المعايير العالمية في مجال الرعاية الصحية، كما ترأس مجلس إدارة مبادرة «صلتك» التي تتطرق إلى التحديات المتكاثرة المتعلقة بتوظيف الشباب في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وترأس أيضاً مجلس إدارة المؤسسة العربية للديمقراطية ومقرها الدوحة.

تلعب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند دوراً بالغ الأهمية على الصعيد العالمي أيضاً، ففي العام ٢٠٠٣م عينتها اليونسكو مبعوثاً خاصاً للتعليم الأساسي والعالي، وبصفتها هذه، تروج سمو الشيخة موزة بشكل فعال للعديد من المشاريع الدولية الهادفة إلى تحسين مستوى التعليم وجعله متوفراً في مختلف أنحاء العالم، كما أسست صاحبة السمو في يونيو من العام ٢٠٠٣م الصندوق الدولي للتعليم العالي في العراق وهو مشروع يهدف إلى إعادة أعمار مؤسسات التعليم العالي هناك، وفي العام ٢٠٠٥م تم اختيار سمو الشيخة موزة لتكون أحد أعضاء المجموعة الرفيعة المستوى حول تحالف الحضارات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي أسسها أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان.

وانسجاماً مع دورها في منظمة اليونسكو، تعمل صاحبة السمو الشيخة موزة بفاعلية على دعم وحماية حق التعليم في المناطق التي تشهد العديد من النزاعات وخاصة في غزة، العراق وأفغانستان، كما أسست مشروعاً يرمي إلى تطوير استراتيجية جديدة، حول «التعليم في وضعية النزاعات» في فبراير ٢٠٠٩م إضافة إلى تكوينها فريقاً خاصاً من بين أعضاء مكتبها للاهتمام بهذه القضية.

كما تم الاعتراف بدورها القيادي في مختلف المجالات على الصعيد العالمي خلال السنوات الماضية، وبوصفها مؤسس مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حازت صاحبة السمو من مؤسسة «بست بوديز إنترناشيونال» العالمية عام ٢٠٠٨م على جائزة روح القيادة لدفاعها عن حقوق الأطفال المعاقين. وفي العام ٢٠٠٧م حازت صاحبة السمو الشيخة موزة على جائزة Chatham House وهي جائزة سنوية مرموقة يتم منحها عادة لقادة دول عالمين لكونهم ساهموا بشكل كبير وفعال في تحسين العلاقات الدولية خلال السنة التي سبقت تسلمهم الجائزة، كما سمت جريدة فوربز صاحبة السمو من بين أكثر مائة امرأة سلطة في العالم كما سمتها صحيفة التايمز اللندنية من بين قادة الأعمال الـ٢٥ الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط.

وفي يونيو من العام ٢٠٠٩م تم تنصيب صاحبة السمو كعضو في أكاديمية الفنون الجميلة في معهد فرنسا وهي جمعية فرنسية مرموقة تقوم بزيادة الوعي الفني من خلال التعليم كما تساعد على تطوير العلاقات الفنية على الصعيد الدولي.

صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حائزة على شهادة بكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر عام ١٩٦٨م. كما تم منحها شهادات دكتوراه فخرية من جامعة فيرجينيا كومنولث، جامعة تكساس أي أند أم، جامعة كارنجي ميلون، كلية أمبيريال في لندن، وكلية الشئون الدولية في جامعة جورجتاون.

وها هي اليوم تؤثر على العالم من خلال الكلمة التي ألقتها باللغة الإنجليزية والتي تحدثت فيها أن من حق الشرق الأوسط أن يشارك في المحافل العالمية فهي بذلك تبرهن للعالم أن المرأة العربية تستطيع أن تعطي وأن يكون لها تأثير قوي من خلال أعمالها التي تقوم بها إذاً تحية شكر وتقدير لك يا شيخة موزة من كل فتاة يمنية وعربية فهي الآن تمثل المرأة العربية التي أصبح لها دور فعال ليس في المحافل العربية فقط وإنما الدولية أيضاً.

الانتخابات القادمة .. وولوج عهد تاريخي جديد

منير أحمد قائد

لقد مضت بضعة اشهر على تشكيل لجنة التهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل ولم يتحقق للشعب اليمني ما كان يتطلع ويصبو إليه من هذه اللجنة وقد مضى الوقت وتم إهداره من بعض القوى السياسية وغدا الشعب على مشارف إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد ٢٧ أبريل ٢٠١١م وهي استحقاق ديمقراطي للشعب ملزمة الدولة بإجرائه في موعده لأن تطورات الحياة السياسية منذ أكثر من عام ونصف أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن تأجيل هذه الانتخابات وتمديد مدة ولاية مجلس النواب الحالي لمدة عامين ولمرة واحدة كان قرارا تعاطت معه إيجابيا قوى سياسية بحسن نية ومن منطلق حرصها على إتاحة الفرصة للحوار بين مختلف القوى السياسية والحزبية ليصل بنتائجه إلى تجسيد الشراكة الوطنية بمنظور استراتيجي للقضايا الوطنية..

ومعالجتها في إطار الاستيعاب الواعي لدور اليمن ومكانته التاريخية والحضارية والدور المستقبلي الذي يتطلع أبناؤه ليؤديه على الصعيد الاقليمي والدولي بحسابات واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى والحاجة الملحة لهذا الدور من قبل العالم اقتصاديا وأمنيا ، بينما قوى سياسية أخرى وخاصة بعض القيادات النفوذية والمصلحية في أحزاب اللقاء المشترك وافقت على تأجيل الانتخابات لمدة عامين وفقا لأجندة خاصة وتحقيق مصالح آنية وتنفيذ مشروع الوصول والانقلاب على السلطة بطرق غير مشروعة وقد اتضحت عناوين ومخططات هذه الأجندة في أوقات لاحقة بصورة أكثر وضوحا وجلاء.

ونتيجة للهث هذه القوى السياسية وراء تحقيق مصالحها الذاتية والأنانية على حساب المصلحة العليا لليمن فقد ظلت ولا تزال هذه القوى السياسية تراهن على إسقاط النظام السياسي وانهيار الدولة والانقلاب على السلطة عبر تحالف اصطفافي انتهازي وشيطاني تتوزع مكوناته البنيوية في مواقع بالسلطة والمعارضة والدولة والمجتمع وله تعبيرات وأدوات معلنة تجاهر بمشروعها العدائي للوطن والانقلاب على السلطة وله أيضا أدوات وقوى نفوذية واستغلالية وفسادية تعمل من خلف الستار داعمة ومتبنية لهذا المشروع الشريري نتيجة فقدانها لمصالحها أو بعضها في السلطة والمجتمع وتعيش خوفا على هذه المصالح حاضرا ومستقبلا وهي العاجزة كليا على قراءة المستقبل المشرق لليمن على المدى المنظور والبعيد ولا يمكن أن تكون هذه القوى جزءا من هذا المستقبل قريبا وبعيدا لأنها وجدت وكونت مصالحها غير المشروعة عبر تبنيها وتمثلها ثقافة المؤامرة فكانت أينما وجدت في مواقع مؤثرة في السلطة أو المعارضة أو الدولة والمجتمع يقوم أداؤها على نظرية المؤامرة وتخطيطها السري باستمرار لارتكاب والقيام بأفعال وأعمال غير مشروعة وتروج لها إعلاميا وجماهيريا أنها مشروعة وفي مقدمتها وأهمها على الاطلاق معاداة مصلحة الشعب اليمني وخاصة الفئات والشرائح والأفراد المحرومين من حقوقهم المشروعة في الحياة الكريمة .

إن المؤثرات الكبيرة والواضحة على وجود مخطط تعطيل الحوار الوطني واندفاع قوى التحالف العدائي ضد النظام والوطن قد ظهرت بتشكيل كيان انفصالي عن الحوار الوطني وحمل اسم الحوار وهو اعتداء أثم عليه كما يمثل هذا الكيان الحاضن المحوري للمشاريع التمزيقية والانفصالية والمصلحية والعصبوية التي تتحصن بمعوقات بناء اليمن الكبير والجديد الذي يريدونه ويعملون من أجله كل أبنائه الصادقين والمخلصين وكل الخيرين من أبناء الأمة والمجتمع الإنساني بل والقوى الحقيقية المتحكمة بإدارة العالم اقتصاديا لإدراك ووعي هذه القوى أن خروج الاقتصاد العالمي من أزماته والصراع السياسي حوله وتطور هذا الاقتصاد لصالح رفاهية أبناء المجتمع الإنساني مرهون بالمستقبل المشرق لليمن على المدى المنظور والأقل بعدا وقد يرى ويقيم بعض القراء أن هذا الكلام بعيد عن الواقعية لكننا ندونه للتاريخ من منطلق قراءات متواضعة لواقع العالم راهنا وتحدياته واتجاهات مسارات التطور الاقتصادي وبالتالي السياسي والثقافي والأمني على صعيد العالم ، ولهذا فإن من يسعون إلى تقزيم اليمن بمشاريعهم الصغيرة ومخططاتهم العدائية ومؤامراتهم الخائبة سيظلون أقزاما في مزبلة التاريخ الذي لا يقبل في صفحاته أن يدون أفعال وأعمال لا يمتلكون عقلا سويا يميزون فيه بين الحق والباطل والحقيقة والزيف وسيظل اليمن بكل مكوناته وتكوينات وجوده ماديا وإنسانيا ومعنويا إلى الأبد كبيرا قويا وسيأتي اليوم القريب الذي يأتي فيه كل العالم لليمن عبر بوابته الإنسانية الكبيرة المفتوحة منذ الأزل وإلى الأبد لكل أبناء المجتمع البشري الذين ينتمون إلى موطنهم الأول اليمن .

إن القيادة السياسية الحكيمة لوطننا ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومن خلفه كل الشرفاء والصادقين والمحبين والمعتزين بوطنهم اليمن يعون بكل عمق لعبة الصراعات المختلفة بكافة مستوياتها على النطاق العالمي والتي تعتبر بعض التباينات في مجتمعنا متأثرة فيها وتسعى قوى خارجية لتغذيتها وجعلها صراعات وهذا ما لن يتحقق مطلقا ، ولذلك نشيد بقرار الدولة في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها رغم استمرار محاولات تعطيل الحوار الوطني الذي نتوقع خلال الفترة القريبة القادمة أننا لم نعد بحاجة لهذا الحوار الذي ليس حوارا وطنيا بعد أن تجرى هذه الانتخابات بنجاح تام وتتعرى القوى التمزيقية وتنكشف كلها على حقيقتها في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى ويتحقق التعبير المنشود في هذه المرحلة بقيادة فخامة الأخ الرئيس بدعم ومساندة ومؤازرة وتأييد مطلق من قبل الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني لأن فخامته في قضايا مستقبل الوطن يفكر عنا نحن أبناء المجتمع كون فخامته هو الوحيد من أبناء الوطن المدرك لحجم وكبر قضية اليمن وأبناء الشعب يعون أن اليمن قضية كبيرة وطنيا وعالميا لكن فخامته هو الملم بتفاصيلها الدقيقة المرهقة والمتعبة فهو يتحمل العناء عنا من أجل مستقبل كبير للوطن تنعم فيه أجيالنا القادمة والمتعاقبة التي سيظل فخامة الرئيس الصالح قائدها التاريخي بمدرسته العظيمة وإنجازاته وتخطيطه للمستقبل القريب والبعيد المرتكز على مكونات الهوية التاريخية والحضارية والدور الإنساني العظيم والكبير لليمن منذ الأزل ، وهذا لا يعني قفزنا على بعض المعطيات السلبية في واقعنا اليمني أو التحديات العديدة التي يواجهها وطننا أو الأخطاء والاختلالات في الأداء العام لإدارة الشأن المجتمعي، لكننا نربط كل ذلك ونتعامل مع هذه المعطيات والتحديات من خلال ارتباط ووعي اليمن بذاتها والمجتمع الدولي والإنساني وكيف يدار هذا العالم ومن هي القوى الحقيقية التي تحكمه وتتحكم فيه وعبر أي مجالات فيقرأ اليمن تطورات الواقع الدولي بمنظور علاقته الوطيدة فيه والتأثيرات والمؤثرات المتبادلة بينها ويصدر اليمن قراءات استشرافية وتأملية للمسارات المستقبلية للواقع الدولي قبل أن تفكر بها جدياً وتخطط لتنفيذها على المدى المنظور والبعيد تلك القوى الحقيقية وخاصة ما يتصل ويتعلق بواقع ودور ومكانة اليمن حاضرا ومستقبلا .

أنه مع اقتراب شعبنا من موعد إجراء الانتخابات النيابية فإن وطننا اليمني يمر بمرحلة هامة واستثنائية ستؤسس الإنجازات والتطورات التغييرية الكبيرة المرتقبة لولوج عهد تاريخي جديد بنظام سياسي جديد ومشروع وطني جديد ومتجدد واستراتيجيات جديدة ومن خلال جيل وطني جديد في وعيه لذاته وثقافته الوطنية بآفاقها القومية والإنسانية، وهو جيل ينتمي لمدرسة الرئيس الصالح ويحمل رؤى جديدة لقضايا الوطن وارتباطها وعلاقتها بالمصالح الدولية وهو جيل سيقود اليمن الجديد والكبير، ولذلك أرى من خلال علاقتي بواقعي كمواطن يمني واجتهادي في قراءة المشهد السياسي الراهن فيه ،أن الانتخابات النيابية القادمة لن تكون مجرد انتخابات مماثلة بخصائصها وسماتها لدورات انتخابية سابقة ،بل أن هذه الانتخابات هي جزء من منظومة آليات التغيير المنشود في هذه المرحلة الذي سيقودها فخامة الأخ الرئيس وينتصر فيه فخامته كعادته لتطلعات وأماني الشعب لأن المرحلة مرحلة الشعب والزمن زمن الشعب وخلف هذا الشعار فلسفة وطنية وإنسانية عميقة ستسهم بشكل كبير في صياغة واقع اليمن الجديد والكبير والقوي الريادي والقيادي المتطور والمزدهر ولذلك استنفدت كل الفرص والمحاولات الصادقة لكي تتخلص بعض القوى السياسية المعارضة والمعادية للوطن من مشاريعها الصغيرة عن رهاناتها الخاسرة وتعترف بحساباتها الخاطئة ، وأمام كل هذا فإن معطيات الواقع والضرورة الملحة للتغيير قد فرضت حتمية الخيار الوطني في إجراء التعديلات الدستورية وتحقيق الاصلاحات الكبيرة المطلوبة وطنيا وفقاً للمسار الوطني السليم والصائب والوحيد الذي يقوده فخامة الرئيس الصالح من أجل اليمن الجديد حاضراً ومستقبلاً ،والوقت لم يعد يساعد أو يتيح أي فرصة لهامش المناورات والمراوغات والتحايل والمماطلة والتسويف بقضية الانتخابات النيابية وقضايا التغيير المنشود في هذه المرحلة ، ووحده فخامة الأخ الرئيس القادر على خوض هذا التحدي وتحقيق الانتصار الكبير للوطن كما خاض تحدي إقامة فعاليات بطولة الدورة العشرين لكأس الخليج لكرة القدم في بلادنا وغيرها من التحديات وتحقيق الانتصارات المتوالية للوطن منذ أكثر من ثلاثة عقود ،ورغم معاناة الوطن اليمني والشعب من أذى قوى المشاريع الصغيرة العصبوية والتمزيقية وصراعات القوى الخارجية حول ما تعتقده وتسميه النفوذ والسيطرة على اليمن وانعكاس هذه الصراعات على القوى النفوذية في الداخل المتبادنة وربما المتصارعة لحسم خيار مستقبل الوطن لصالح أي منها فإن المستقبل المشرق الوضاء لليمن مستقبل الجيل الجديد والأجيال القادمة لا يحتاج هذه القوى حاضراً ومستقبلاً فقد انتهى دورها وأفلست وتضخمت وغدت متبلدة وفاقدة الرؤية الصحيحة للمستقبل الذي وضعت القواعد المتينة وهيأت الأرضية الصلبة للبناء عليه في الماضي القريب والحاضر هو التيار الوطني النظيف بثقافته والمخلص لمبادئه وقيمه والمتمسك بأهدافه الكبرى رغم ما تعرض له خلال المراحل السابقة من كل صنوف المؤامرات والاستهدافات العدائية لإضعاف وتغييب دوره الفاعل ،ولهذا فإن التغيير المنشود في هذه المرحلة بحاجة إلى استنهاض هذا التيار الوطني بحيله الجديدة الذي يتقاطع ويختلف تفكيره ورؤيته تجاه الحاضر والمستقبل عن التفكير والرؤى التقليدية لتلك القوى المتباينة حول خيار مستقبل اليمن ، وبذلك فإنه لم يعد أمام المعارضة وخاصة اللقاء المشترك والتعبيرات السياسية غير الشرعية وغير القانونية سواء حركة التمرد الحوثية أو الحراك الانفصالي أو مراكز القوى التقليدية التي بدأت تشعر أنها ستفقد مصالحها في المستقبل القريب سوى أن تمارس حقها كأحزاب قانونية وكمواطنين وتشارك بإيجابية في الانتخابات النيابية القادمة والاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية وأن تدرك أن مخططها لإعاقة هذه الانتخابات أو التعديلات قد فشل نهائياً وأي ممارسات منها خارجة عن النظام والقانون سيتصدى لها الشعب اليمني بكل أبنائه الذين يدركون أن هذه الانتخابات والتعديلات ستجرى في ظل المؤثرات القوية والكبيرة لولوج عهد تطبيق النظام والقانون على كل أبناء الوطن الذي لا يفرق بين صغير أو كبير وأن عهد الفوضى والاعتداء على القانون من قبل الأشخاص أو القوى النفوذية التي ظلت تعتبر نفسها فوق القانون قد ولى إلى ما لا نهاية وإذا ظلت المعارضة وتلك القوى الانتهازية النفوذية والفسادية الداعمة لها مصرة على الاستقواء بحساباتها الخاطئة ورهاناتها الخاسرة فإن الانتخابات النيابية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ستجرى في موعدها وبنجاح منقطع النظير وسينتصر الشعب للتغيير وبعدها لن يبقى أي وجود أو فعل مؤثر للمعارضة في الحياة السياسية أو المشهد السياسي ونقصد بذلك (المشترك) ومن يدور في فلكه لأن انتخابات التغيير ونجاح الاستفتاء على التعديلات الدستورية سيؤدي إلى تغيير النظام السياسي وبروز خارطة سياسية جديدة ليس لها علاقة بما قبلها وإنما بالمستقبل المنشود والأفضل، فأبناء اليمن يهمهم تحقيق الأهداف والغايات الكبرى لوطنهم الكبير وليس ديمومة شكل النظام السياسي والأدوات السياسية المعارضة العاجزة في التعبير عن تطلعات الجماهير والإخلاص والإيمان بقضيتها ،بل أن شكل النظام السياسي في أي مرحلة تفرضه المسارات الوطنية السليمة لتحقيق الأهداف الكبرى للوطن والانتصار لمصلحة الشعب من منظور وطني عميق أبعاد دولية وإنسانية أكثر عمقاً عن دور اليمن حاضراً ومستقبلاً ،فلا قلق أو خوف على اليمن فإنه تحرسه عناية الله عز وجل ،وكل أبنائه يثقون كل الثقة في قائدهم الرئيس الصالح الذي خبره الشعب متى فخامته وفي أي وقت يتخذ القرارات الوطنية الكبرى والمصيرية قبيل ولوج التحولات الوطنية النوعية والعظيمة ،ولاشك أن واقعنا اليمني الراهن على موعد قريب مع مثل هذه القرارات الوطنية الكبرى التي تمليها ظروف المرحلة وضرورات ولوج العهد الجديد والنظام السياسي الجديد.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

هل يقرأ الوزير؟

{ سؤال يبدو للوهلة عادياً، فأن يقرأ الوزير أو لا يقرأ، فهو إنسان يعتمد الأمر على تربيته، فهل وطّن نفسه للقراءة؟ وهل درِّبه أهله عليها؟ حتى أصبح يحب القراءة وشغوفاً بها؟ الأمر ربما إلى هنا يكون شخصياً، لا يعنينا، قرأ، لم يقرأ، لا يقرأ، ليس لنا دخل به، فإن قرأ فلنفسه، وإن لم فسيظل عند النقطة الأولى لا يتزحزح عنها قيد أنملة..

لكن حين نُعدّي الشخصنة في الأمر وننظر إلى الوزير على أنه موقع، على أنه معنى، على أنه قدوة، يظل الأمر - أيضاً - في دائرة «الأمر الشخصي»، لا يعنينا منه شيء، لكن يتبادر إلى الذهن السؤال : وتلك الكتب والتي نراها وراء كل وزير حين تنقلنا الكاميرا إلى مكتبه خبرياً أو أثناء لقاء أو حوار؟ يقول كثيرون : إنها وضعت للزينة، أو هي مُكمّلة للديكور، حيث يشترطها مهندس الديكور توحي للآخرين بالهَيبة، وبأن الوزير مثقف!! في نهاية الأمر لا هذا ولا ذاك يهمنا، نحن هنا مهمومون بالسؤال عن أن الوزير يقرأ أو لا يقرأ، حين يكون ما نريد أن يقرأه مُتعلقاً بالشأن العام، هل يقوم الوزير صباحاً وأول ما يفعله إلى جانب قهوة الصباح فيمد يده إلى الجريدة اليومية ليقرأ الأخبار أولاً، وما يخص وزارته وهو كوزير، ثم إلى آراء الناس فيلقاها في الأعمدة اليومية والمقالات ما طال منها وما قصر!! ولا أدري - بافتراض أن الوزير يقرأ - هل وصل أي وزير إلى صفحة بريد القرّاء؟ أم أن نظرة الوزراء - أيضاً - إلى البريد نظرة قاصرة كما هي نظرة معظم الصحفيين : «يا رجّال هي سلة القمامة»، بينما البريد أهم الصفحات لو يعلمون.

ثم يكون السؤال : كيف يقرأ الوزير؟ هنا بيت القصيد، فإن كان يمر مرور الكرام، فقد نجد له العذر، فهو بشر، وهو مستعجل، وتنتظره ألف حكاية ومشكلة، ليس بينها قراءة الصحف، ووزير من الوزراء يوم أن كان وزيراً وصف ما ينشر في صحيفتنا بـ «الخزعبلات»، وحين سألته : هل تقرأها؟ قال : لا، قلت : إذاً كيف تحكم - فقط - لأن الإعلان الذي أرسلته لم ينشر - وقدّ نشر - لأنك، فقط، زعلان وحكمت هكذا؟ رد بتعالٍ لا مبرر له : أنا داري!!

حقيقةً لا يهمني أن يقرأ الوزير أو لا يقرأ كإنسان، وإنما أقصد هنا أن يُقرأ له، كيف؟ فالوزير موظف عام مسؤول عن قطاع يهم حياة الناس، أي قطاع، هل لكل وزير من بين علاقاته العامة مَنْ يلخّص له ماذا نُشر في الصحف؟ هنا المقصود، وتعرضه عليه ضمن الملف، بل أول الملفات، ويعلّق من خلال الإدارة المختصة ويرد وحتى يقاضي - لا مشكلة - إذا كان هذا الصحفي أو ذاك قد تجاوز حدوده، المهم أن نحس أن ما ينشر هو موضع اهتمام الوزير كمسؤول وليس كشخص.

يبدو لي - وهذا من خلال تجربة ممتدة - أن الوزراء الذين يقرأون يُقرأ لهم قليلون جداً، والنادر عبر السنوات الطويلة أثبتت أنه يهتم لقناعة مؤداها أن ما تنشره الصحف «كلام صحافة»، بدون حساسية من قبلنا، «كلام فارغ»، طيب، يكون الكلام ولماذا يكون كلاماً ملآنا حين يشار إلى الوزير بالإشادة والإعجاب، حقا وباطلا! لا جواب، فإدارات العلاقات في الوزارات تقوم بكل شيء، إلا عمل العلاقات، الذي قرأناه في الكتب، والوزير لا يعرفها إلا حقيبة تخرجها إلى المطار، وأخرى تأتي بها منه!! بدليل أن قضايا كثيرة تثار في الصحف ولا أحد - للأسف - يهتم لها، ثم إن هناك سكرتارية خاصة لا تدري ماذا تفعل، ومن خلال خبرة بسيطة بعيدة عن الصحيفة، أفهم أنها لقضاء الحاجيات الشخصية للوزير، وليس عيباً أن يكون للوزير سكرتاريته الخاصة، لكن لا بد أن يكون من بين مهامها أن تقرأ له، وترد باسمه، فالوزير مسؤول، والمسؤولية تكليف لا تشريف، وينطبق هذا على كل مستويات المسؤولية.

○ ○ ○ ○

معالي الوزير

□ لا أدري مَنْ أسس لهذا، ومن أين أتى به، وأجزم أن ليس هناك توجيه به، فقط قد تكون ضربة البداية من موظف منافق سمع أو رأى، فعاد لينافق المسؤول الأول، وحين ظهرت على الملأ كلمة «معالي» اعتقد آخرون أنها رسمية، وهي ليست كذلك، وصدّقوني، فعبارة الأخ الوزير أرقى وأسمى، والاّ ما رأيكم؟

○ ○ ○ ○

دولة فلسطين

□ من أمريكا اللاتينية يأتيك الخبر اليقين.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com